فهم التحيزات المعرفية في اطار التغيير المؤسساتي-دراسة تحليلية مقارنة الجزائر-المغرب.

Understanding cognitive biases within the framework of institutional change-a comparative analytical study-Algeria-Morocco-

د.مونيس نادية[1]،
Dr/Mounis Nadia[1]
[1] المركز الجامعي تسمسيلت، mounisnadia@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 30 /2020/05 تاريخ القبول: 22 /2020/06 تاريخ النشر: 30 /2020/06

ملخص: في ظل حتمية تحسين النتائج الاقتصادية و بناء استراتيجيات تنموية، العديد من الدول تبنت اصلاحات اقتصادية وسياسية في اطار التطور المؤسساتي وذلك باهتمامها بالجانب الرسمي المتمثل في القوانين و الدساتير و الجانب الغير الرسمي المتمثل في العادات، الاعراف و التقاليد و تعد الجوانب الغير الرسمية الكامنة عامل فهم و استكشاف من اجل تحقيق التكيف المؤسساتي للهياكل التي تحكم التنمية الاقتصادية، و هذا ما يؤكده الاقتصاد السلوكي بشرحه لاهم التحيزات المعرفية التي تغير مسار الاصلاحات المؤسسية في ضوء تفسير السلوكيات الغير الرسمية للمجتمع التي جاء بها *D.North*، و لنبين ذلك سنتطرق لتحليل مقارن لمؤشرات المؤسساتية في كل من الجزائر و المغرب بناءا على التطور الذي شهده الاقتصاد السلوكي و تبيان مدى نجاح المؤسساتية في ظل التكامل بين الجانبين.

كلمات مفتاحية: المؤسسات، مؤشرات التغيير المؤسساتي، الاقتصاد السلوكي، الابوية الليبيرالية.

تصنيفات JEL : B15، B62، **D03**،**D62**.

Abstract: Face à l'impératif d'amélioration des résultats économiques et de réussite des stratégies de développement, nombre de pays ayant adopté des réformes économiques et politiques visant le changement institutionnel, ont focalisé seulement sur les aspects officiels des lois, constitutions et autres législations régissant le fonctionnement des institutions. Les aspects informels sous-jacents tels que croyances, culture, coutumes et traditions constituent un volet à comprendre et explorer pour concrétiser l'adaptation institutionnelle des structures régissant le développent économique. l'économie comportementale prend son essor sur ce volet en expliquant par des concepts propres tels que les biais cognitifs qui modifient la trajectoire des réformes institutionnelles à la lumière de l'explication des comportements informels de la société théorisé par D.North, de montrer

Que nous examinerons à l'analyse comparative des indicateurs intentionnels tant en Algérie et au Maroc sur la base du développement témoigne l'économie comportementale et de montrer l'ampleur du succès institutionnel à la lumière de l'intégration entre deux parties.

Keywords: institutions, indicateurs de changement institutionnel, biais cognitifs, économie comportementale, le paternalisme libérale.
JEL Classification Codes: B15,B52 , D03,D62.

المؤلف المرسل: مونيس نادية، **الإيميل:** mounisnadia@hotmail.fr

1. مقدمة:

لما كانت اقتصاديات الدول و نموها تعتمد بصفة كبيرة على مؤسساتها والتي تعرف بأنها عبارة عن القوانين والقواعد التي تضبط التفاعلات المختلفة في المجتمع، سواء كانت هذه القوانين والقواعد رسمية متمثلة في الدساتير واللوائح القانونية من جهة وقواعد غير رسمية ممثلة في الأعراف والتقاليد المبنية على معتقدات الفاعلين في المجتمع من جهة أخرى، ومنه فالمؤسسات هي القواعد التي تحكم الفاعلين أثناء القيام باستراتيجياتهم لبلوغ أهداف معينة.

قد اقر North أن الاهتمام بتحقيق التطور المؤسساتي مرتبط بالجانبين سواء الرسمي منه أو غير الرسمي وذلك بالتنسيق بينهما و أكد أيضا على أن القواعد الغير رسمية لها أهمية كبيرة إلا أنها جد صعبة كونها ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوك الفرد والذي يعد محور أي تطور في الاقتصاد بما فيه التطور المؤسساتي، ما يضيف هذا الأخير ثباتا التطورات التي وصل إليها الاقتصاد السلوكي و الذي توج فيه العالم Richard thaler بجائزة نوبل لسنة 2017 باهتمامه بسلوك الفرد من خلال نقده للنظرية الاقتصادية التقليدية و التي تقر أن الأفراد عقلانيون في سلوكاتهم بافتراض نموذج موحد صالح لكل زمان و مكان.

في مجال دراسة السلوك اقر Daniel kahenman عالم في علم النفس و المتحصل على جائزة نوبل للاقتصاد 2002انه هناك محدداته نفسية و اجتماعية للسلوك فعدم الاهتمام بها يجعلها تصبح عائق أمام التغير والفعالية في عملية صنع القرار بصفة عامة ومنه نستنتج أن هذه الأخيرة هي عائق على صعيد التطور المؤسساتي بصفة خاصة لكونها تدخل ضمن الجانب الغير الرسمي للمؤسساتية، تعرف هذه العوائق بالتحيزات المعرفية وهي عديدة تكون عائق لفعالية النشاط لدى الفرد لوحده أو كونه فاعلا في المجتمع(مؤسسات) .

و منه ارتأينا أن تكون **الإشكالية**: كيف يمكن للتحيزات المعرفية أن تشكل عائقا أمام تحقيق التطور المؤسساتي والاقتصادي؟

انطلقنا من الفرضيتين الاتيتين:

-يعتبر الفرد اهم عنصر لابد من الاهتمام به لقيام التغيير المؤسساتي.

-تعد القواعد الغير رسمية اكثر اهمية من القاعد الرسمية لنجاح و فعالية المؤسساتية.

في مقالنا هذا نسعى الى تحليل ما سبق باعتماد **المنهج الوصفي فالتحليلي** وذلك من خلال وصف حالة كل من المغرب والجزائر وتحليل مؤشرات التغيير المؤسساتي المتمثلة في مؤشر الحوكمة، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال بمقارنة حالة المغرب والتي حققت نجاحا على مستوى التطور المؤسساتي لكونها أعطت اهتماما كبيرا للقواعد الغير الرسمية بحالة الجزائر والتي مازالت ضمن الدول الضعيفة في التطور المؤسساتي.

2. تطور المؤسساتية

1.2 المؤسسات:

أصبح للمؤسسات دور كبير في التأثير على عملية النمو والتنمية حيث أن الأداء الاقتصادي أصبح يعتمد بشكل كبير على نوعية المؤسسات وهذا ما دافع عنه الاقتصاديين المعاصرين، فالتحليل الاقتصادي للمؤسسات في أوائل القرن العشرين اتسم بعدم التجانس مثل أعمال Veblen Thorstein، Mitchell Wesley وComons. وابتداء من السبعينات، مجموعة الأعمال الحديثة أدرجت تحت اسم الاقتصاد المؤسسي الجديد، ومن بينها نجد عمل كل من Coase، North، williamson. ,North) (1990, p. 3كما ميز بين نوعين من المؤسسات الرسمية والغير رسمية فحسب نورث المؤسسات الرسمية هي جميع العقود السياسية ،القانونية والاقتصادية المكتوبة والصريحة والتي يجب أن يتم تنفيذها من قبل كيان، وعادة ما تكون الدولة أو إداراتها. ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات غير الرسمية ليست مكتوبة، بل هي قواعد ضمنية يضمن تنفيذها إعدادا داخليا من قبل أفراد ينتمون إلى نفس المجموعة أو المجتمع نفسه و بالتالي حسب North المؤسسات غير الرسمية هي مجموعة من العادات

أو الاتفاقيات أو المعايير أو مدونات السلوك في المجتمع. كما أوضح أن المؤسسات "تتكون من هيكل سياسي يحدد الطريقة التي ننمو بها ويجمع الخيارات السياسية، وهيكل حقوق الملكية التي تحدد الحوافز الاقتصادية الرسمية، وهيكل اجتماعي المتمثل في القواعد و الاتفاقيات التي تحدد الحوافز غير الرسمية في الاقتصاد(NORTH, 2005, p. 49)

2.2 نظريات المؤسسات القديمة: يعبر الاقتصاد المؤسسي، أو المؤسسات الأمريكية، أو المؤسسات القديمة، في الاقتصاد إلى تقليد مرتبط بأسماء Thorstein Veblen (b1898، 1899b، 1914)، John R. Commons (1934)، Wesley Mitchell (1913) Clarence Ayres (1944). فبالرغم من وجود اختلافات في تحاليلهم إلا أن الفكرة المشتركة تتمثل في أن المؤسسات لا تمثل قيودا على العمل الفردي فحسب، بل هي أيضا طريقة للتفكير والتصرف بمعنى، تفضيلات وقيم الأفراد (ZOUACHE, 2016).

- **يرى Veblen** يرى فيبلن أن المؤسسات هي نتاج عملية التطور الثقافي، وهي مشتقة بشكل خاص من الغرائز البشرية، كما ينظر إلى المؤسسات على أنها مبادئ العمل التي يرتكز عليها مخطط الأعمال من الحياة الاقتصادية الحالي (Dieter, G., Michaelides, & Papageorgiou, 2016, p. 16)، حيث يمكن تتبع العديد من الخصائص المثيرة للاهتمام للمؤسسات، فهي أولا جزء من الوسط الاجتماعي وبالتالي فإن إطارها الأساسي أوسع بكثير من مجرد اقتصاديا واجتماعيا أما ثانيا، أثر المؤسسات في تشكيل السلوك البشري وفي تطور الرأسمالية نظرا لأنها تشكل جزءا من القوى المتناقضة التي تشكل الغرائز والسلوكيات كما جادل بأن الاستجابة التي تجرى لتعديل السلوك البشري تتم في إطار معايير مؤسسية وتحت محفزات ذات تأثير مؤسسي فقط.(PAPAGEORGIOU, KATSELIDIS, & PANAYOTIS G., 2013, p. 1234) .
- **تحليل Comons**، فيما يخص Comonsفهو ينظر إلى المؤسسات على أنها إجراء جماعي يراقب نطاق العمل الفردي ويحرره ويوسع نطاقه(comons1931) ، من خلال هذا التعريف يبين لنا أن المؤسسة هي عمل جماعي، بمعنى المشاكل المؤسسية لا تستند على العقلانية الفردية، حيث أن العمل الجماعي يحكم العمل الفردي 'التحكم بالعقد'، الحظر، المحرمات، العرف. ومن خلال جميع وسائل السيطرة هذه، تقيم المؤسسات علاقات الحقوق والالتزامات بالإضافة إلى أن العمل الجماعي متحرر لأنه "يحرر العمل الفردي من الإكراه أو التمييز أو المنافسة غير المشروعة من جانب أفراد آخرين"(ZOUACHE, 2016) .

3.2. الاقتصاد المؤسساتي الجديد: ساهمت التحليلات التي طورها (Coase, 1937) إلى حد كبير في طرح مسألة المؤسسات في ضوء جديد. فهو يرى أن المؤسسة في بعض الأحيان أكثر كفاءة من السوق بقدر ما يوفر على تكاليف المعاملات كما أضاف ويليامسون (1994) الذي يعتبر مؤسس الاقتصاد المؤسسي الجديد، حيث عمق هذا التحليل من خلال البدء من فرضية محدودية العقلانية وانتهازية الوكلاء. فالفكرة الناتجة من وراء الاقتصاد المؤسسي الجديد هي أن المؤسسات مهمة، وأنه يمكن تحليلها من خلال أدوات نظرية القياسية. ويرتبط هذا الاهتمام المتجدد بالمؤسسات منذ نهاية السبعينيات بتفكير في عدم اكتمال السوق ل (Arrow) ومحدودية العقلانية ل (Simon).(Gwenaëlle, 2011, p. 138)

4.2.تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي حسب تحليل NORTH: يركز نورث على تحليل السلوك البشري فهو يعتقد أن الخيارات التي يتخذها الأفراد تتحكم في تصوراتهم، أي الطريقة التي يفسر بها العقل المعلومات التي يتلقاها. وفي الواقع في كتابه المعنون "عملية التنمية الاقتصادية "(2005)، فإنه يدعو إلى إنشاء نظرية للتغيير الاقتصادي من شأنها أن تدمج نظريات التغيير المتعلقة بمجال الديموغرافيا، ومخزون المعرفة والمؤسسات، وللقيام بذلك فإنه يركز في البداية على "الجهد المتعمد للبشر لفهم بيئتهم"(Gwenaëlle, 2011, p. 139) ، وبالتالي التركيز على التغيير المؤسسي والحوافز الناتجة عن التغيرات في التركيبة الديمغرافية ومخزون المعرفة.

5.2.مؤشرات التغيير المؤسساتي: و هي كالاتي

1.مؤشرات الحوكمة :مؤشر الحوكمة العالمي هو أداة تقييم تهدف إلى تقديم صورة عامة ومفصلة لحالة الحكم في جميع أنحاء العالم (Daniel Kaufmann, 2010, p. 1) حيث يتألف ستة مؤشرات مركبة لأبعاد واسعة للحكم تغطي أكثر من 200 بلد منذ عام 1996المتمثلة في:

- **الصوت والمساءلة**، يقيس مدى قدرة المواطنين في البلاد على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، ووسائط الإعلام الحرة.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف**، يوضح احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية و الإرهاب.
- **فعالية الحكومة**، يظهر تصورات حول جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بمثل هذه سياسات.
- **الجودة التنظيمية**، التقاط تصورات عن قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتشجيع تنمية القطاع الخاص و تعزيزها.
- **سيادة القانون** ، يقيس ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلا عن واحتمال وقوع الجريمة والعنف.
- **السيطرة على الفساد**، التقاط تصورات لمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، فضلا عن "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

2.مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال :يصدر البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية تقريرا سنويا مشتركا حول ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business ،يحدد هذا الاخير عدة أبعاد هامة للبيئة التنظيمية للاقتصاديات فهو يوفر مؤشرات كمية عن التنظيم لبدء الأعمال التجارية، والتعامل مع تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل العقارات، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين ، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، إضافة أنه يقيس أيضا سمات تنظيم سوق العمل(Doing Business, 2017) ، يمكننا هذا التقرير من إعداد مقارنة مع 189 دولة.

3.مؤشرات الحرية الاقتصادية:يتم إصدار هذه المؤشرات سنويا من طرف وكالة heritage منذ سنة 1995 حيث يقدم مؤشر الحرية الاقتصادية خريطة طريق للسياسة الاقتصادية للبلدان التي تطمح إلى زيادة الدينامية الاقتصادية والازدهار فهو يسلط الضوء على العوامل التي تقوم عليها الحرية الاقتصادية في البلدان في جميع أنحاء العالم، ويحدد معالمها. (THE HERITAGE FOUNDATION, 2016, p. 1)، حيث يمكن تصنيف الجوانب العشرة للحرية الاقتصادية المقاسة في المؤشر إلى أربع فئاتسيادة القانون: حقوق الملكية، والتحرر من الفساد)،(حجم الحكومة :الحرية المالية ،الإنفاق الحكومي)،(الكفاءة التنظيمية :حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)،(انفتاح السوق: حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية) .

3. التحيزات المعرفية :

1.3 مفهوم التحيزات المعرفية:

اقر **Daniel Kahneman** الحائز على جائزة نوبل سنة 2002 في ما يخص الأنظمة المعرفية للفرد أنه يستعمل نظامين لاتخاذ الموقف ، و أشار إلى أن التنسيق بين النظامين يؤدي إلى مناهج اكتشاف تؤدي إلى تحيزات معرفية تكون كعوائق لأمثليه الاختيار (Codol, 1988, p. 173)، حيث تشوه واقعنا و من ثم كان النظام المعرفي الأول هو المسؤول عن اتخاذ معظم الاختيارات و سمي أيضا بالعقل البديهي إلا إنها غالبا ما تكون هذه القرارات منتجة لأخطاء تتزامن مع النظام المعرفي الثاني لتبيان هذا يوضح الرسم البياني في الشكل التالي ما سبق ذكره:

الشكل 1: تمثيل التحيز المعرفي

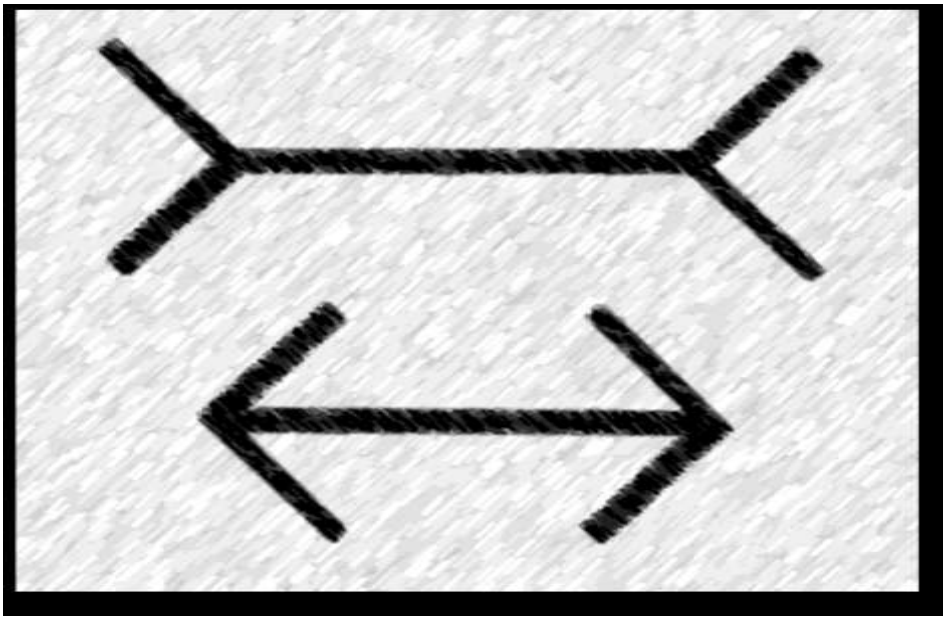

المصدر: tpeesperance2010.e-monsite.com/pages/iii-les-illusions-d-optique.html

– يوضح الرسم أعلاه أن الخط الأسفل يبدو أطول من الخط العلوي، الآن لو أخذنا قطعتين من الورق واستخدمناها لتغطية "الزعانف" على جزء الخط العلوي سوف نكتشف أن كلا الخطين لهما نفس الطول، العقل يعرف أن الخطوط لها نفس الطول لكن النظام المعرفي الأول أو ما يسمى بالعقل البديهي يراهما مختلفان، هذه الظاهرة اكتشفها**Daniel Kahneman** وهي أن البشر في كثير من الأحيان يكونون عرضة للوهم المعرفي وهو ما يعرف باسم التحيزات المعرفية تنجم عن استخدام الاستدلال أو نتيجة اختصارات عقلية (الجبوري، 2014، الصفحات 788-789).

"التحيز المعرفي إذا هو عملية معرفية في غالب الأمر تؤدي بالأفراد نحو اختيار غير موضوعي"

2.3.أنواع التحيزات المعرفية :

- **تحيز الإرساء «Biais d'ancrage»:** يتأثر متخذ القرار بسياق عرض المعلومة الأساسية في ما يخص المشكل المطروح، حيث آن الأفراد يقومون باختياراتهم وفق المعلومة الأساسية الأولى التي ترسى في النظام المعرفي ، لكن في عقولنا فإن أول جزء معلومات نستوعبه له تأثير خاص، الإرساء المعرفي الانحيازي هو ميلنا للاعتماد بشدة على الانطباعات الأولية بحيث نفكر بنسبية بدلا من الموضوعية(Kaestner, 2005, pp. 6-14) ، قد يبدو هذا عشوائي، لكن خذ في اعتبارك تأثير المعلومة الأولى التي تعطى لك قبل وضع اختياراتك(Hollard, 2006) .

- **تحيز التمثيل «biais de Représentativité»**: يعني أن احتمال الحدث يقدر في كثير من الأحيان من خلال مدى تشابه بين خصائص الحدث وخصائص المجتمع، و آن الأفراد يحددون اختياراتهم حول موضوع ما بناءا على ارتباط المعلومات المتاحة بخصائص المجتمع الكلي فكلما كان البديل مشابها في خصائصه للمجتمع كلما وقع عليه الاختيار ، يولد هذا التحيز الحدث في تمثيله في حد ذاته وبطريقة أخرى كيفية تمثيله أكثر بالنسبة للأفراد الآخرين، بحيث يعمل الفرد على الاختيار على حسب تمثيل الآليات المعرفية لديه للمواضيع والإجراءات مثلا لدينا حدثين A وB إذا كان احتمال حدوث الفعلين معا أكبر من احتمال حدوث الحدث A أو B فان الفرد يأخذ الحدثين معا لما لهم من درجة تمثيل كبيرة في الآليات المعرفية للفرد. ويمكن تبيان هذا التحيز في التمثيل البياني التالي:

الشكل 2: منحنى يفسر اثر تحيز التمثيل(التأثر بالمعلومة المعروضة) في اتخاذ القرار

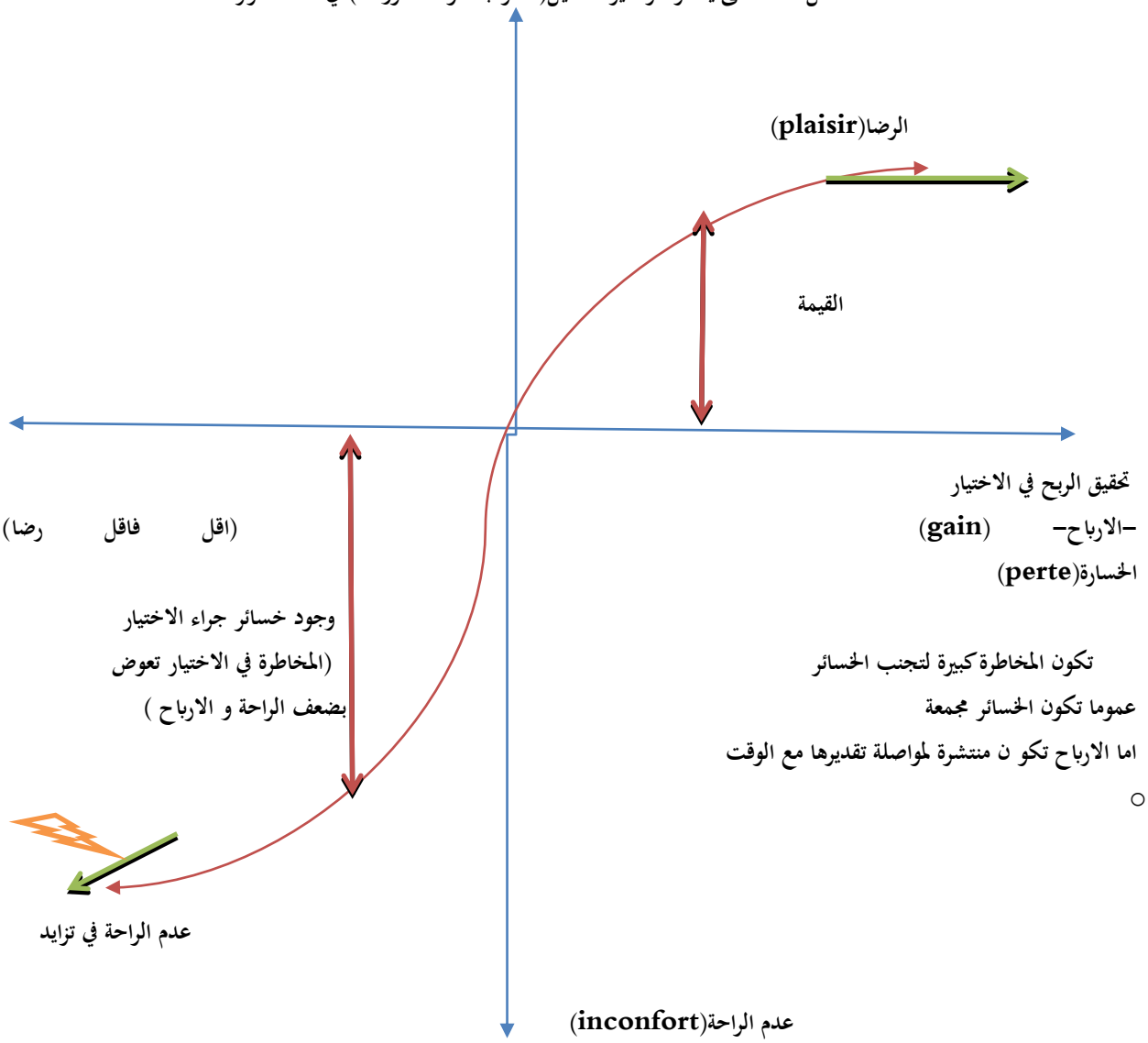

المصدر: Patricia Coté.(2018), la contribution de l'économie comportementale aux questions environnementales : enquête d'un nouveau paradigme, centre de formation en environnement et développement durable en vue de l'obtention du grade de maitre en environnement,p19.

- من الشكل2 يتبين لنا أن قيمة المعلومة في عرض المشكل لها أهمية كبيرة في تحديد نتيجة الاختيار لدى الأفراد (paugam, 2011, pp. 9-10)، أي آن الفرد يتأثر بالمعلومات التي يتلقاها أثناء طرح المشكلة أو الاختيار ففي حالة ما إذا كانت المعلومات

إيجابية فحتما سيتأثر بهذه الأخيرة و يكون سلوكه إيجابيا في اتخاذ القرار أما في حالة ما إذا كانت المعلومات المقدمة سلبية في طريقة عرضها يؤثر ذلك سلبيا مما ينتج عنه سلوك سلبي.

- **تحيز التوفر biais de disponibilité:** التحيز الثاني تم اكتشافه منذ عشرين سنة وهو تحيز التوفر وهنا يقوم الأفراد بتقييم الأحداث من خلال تخفيض العملية المعرفية للحساب إلى آلية حكم بسيطة، ويكون الاختيار امثلي إذا ما كانت المعلومات متوفرة لدينا وعندما يرتبط التوفر بتكرار الحدث في الواقع يكون تقدير الاحتمال دقيقا، أكثر ما يمثل هذا التحيز هو تحيز البروز و تحيز الألفة ، أما بالنسبة للتحيز الأول فنعني به تلك النتيجة التي هي وراء الانتباه المحدود للفرد و الذي يركز على ما هو ظاهر ، أما بالنسبة لتحيز الألفة و هو آن الأفراد بطبعهم يميلون لسيناريوهات يقومون ببنائها في حياتهم من خلال تجاربهم (Ferey, 2012, pp. 94-100).
- **تحيزات أخرى متعلقة بشخصية:**

✓ **الإرادة المحدودة** ، أما فيما يخص الأنانية المحدودة تفسر بكون أن الأفراد يتأثرون بما يرونه مهم وأخلاقي بالنسبة لهم دون مراعاة الأفراد الذين حولهم(Charreau, 2009, p. 7) .

✓ **تحيز الانتباه والثقة الزائدة:** الاهتمام عند الفرد هو وليد الانتباه"attension" و هو عملية اختيار تنفيذية لحدث باختيار بعض الخبرات الحسية الخارجية ، الداخلية أو الشعور في مثير معين والانتباه إليه على نحو انتقائي ريثما تتم معالجته و يمكن لعملية الانتباه أن تصبح عملية اتوماتيكية في حالة الممارسة المكثفة لبعض المثيرات و المواقف حتى تصبح مألوفة (زغلول، 2000، صفحة 6).

✓ **تحيز للوضع الراهن:«Le biais de statu quo»** ، يقوم على الفعل بحيث يستمر الأفراد في خيار واحد والذي من المفروض انه يحتمل التغيير تحت التساؤل لان le statu quo يلعب دور الحاجز أمام التغيير ما يعرف بالحاجز المعرفي (Marc Deschamps, 2012, p. 98).

4.الاقتصاد السلوكي و التحيزات المعرفية:

- **مفهوم الاقتصاد السلوكي:** بعد اكتشاف **Daniel Kahneman** بان الفرد معرض للتحيز المعرفي و الذي له اثر كبير على اختياراته ، تم تبني هذه الفكرة من قبل العالم **Daniel Kahneman** و ***Amos Tversky*** سنة 1979وذلك بربط النظرية الاقتصادية بالأسس النفسية للفرد، ويعتبر من أهم فترات تطور الاقتصاد السلوكي ، وقد حقق الاقتصاد السلوكي (BE) نجاحا كبيرا في توثيق الاختلالات التي سببها النموذج العقلاني كالفشل الذي حققته المنفعة المتوقعة و تفضيلات الأفراد المعاكسة لمنفعتهم، و كانت محاولة دمج ما توصل إليه الاقتصاد السلوكي في النظرية الاقتصادية إما بملاحظة السلوك الشاذ أو عن طريق التجريب (Camerer, 2016) ، و قد قام **Richard H. Thaler** على تكثيف الأعمال في هذا المجال و حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2017 .
- **الاقتصاد السلوكي و ايجابية التحيزات المعرفية:** و في مجال التصدي للأثر السلبي للتحيزات المعرفية اقر الباحث **Richard H. Thaler** أن نظرية الوكز "le nudge" نتيجة للتطور المستمر للاقتصاد السلوكي، ربطت الاقتصاد بكل من علم النفس، العلوم المعرفية وعلم الأعصاب وحتى القانون، وقد وضعت هذه النظرية عدة عوامل حيز الاهتمام مثل المشاعر، معايير اجتماعية، مقاومة التغيير والتعود أي المداومة...الخ، على أساس أنها تؤثر في عملية صنع الاختيار عند الفرد و امتثاله للسياسات العمومية.

أما على حسب دورها الفعال في نجاح استراتيجية عمومية سوءا من طرف الدولة أو الإدارات و المؤسسات الممثلة لها فهي تعتمد على التحيزات المعرفية من اجل الدفع اللطيف للمواطنين نحو الاختيارات الجيدة و بالتالي القرار الأمثل و بتكاليف اقل (R.Sunstein, 2008)، و قد شهدت هذه النظرية عدة نجاحات في المجال العمومي في العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و المملكة البريطانية، و اختلفت مجالات التطبيق فشملت فعالية القرار، فعالية المؤسسات، فعالية السياسات العمومية (presse, 2015).

- **الأبوية الليبرالية و التحيزات المعرفية:** تطور هذا المفهوم عن طريق الاقتصادي Richard Thaler وزميله القانوني Cass Sunstein، أساس الأبوية الليبرالية أن اختيارات الأفراد لا تخضع للنظرية الاقتصادية التقليدية و إنما تناثر بعوامل عديدة تتلخص في التحيزات المعرفية(Thaler, 2017) ، لذ لابد من الأخذ بعين الاعتبار هذه الأخيرة تحت اطار الابوية الليبرالية دون بعيدا عن إجبار و تقييد الفرد و انما بالدفع اللطيف له نحو الاختيار الامثل.

5. دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب:

تعتبر المغرب من البلدان التي شهدت تطورا كبير على الصعيد الاقتصادي خصوصا في الآونة الأخيرة و ذلك لاهتمامها بالعديد من المجالات كان أهمها إحرازه لتقدم تدريجي ولكن ملحوظ في تحرير الاقتصاد، و الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية التي تشجع القطاع الخاص المتطور ديناميكيا بالإضافة إلى السياسات التي تيسر القدرة التنافسية وتنويع القاعدة الإنتاجية حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي حوالي 4٪ سنويا خلال السنوات الخمس الماضية (bank, 2017, p. 324).

في حين أن الجزائر لم تحقق نفس هذا التطور الذي شهدته المغرب و في ما يلي تحليل مقارن لأهم مؤشرات التغير المؤسساتي بالترتيب الأتي: مؤشر الحوكمة ، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر حرية الأعمال و تبيان الفارق بين كل من الجزائر و المغرب بالرجوع إلى نسبة التعرض للتحيزات المعرفية للفرد كعائق للتطور المؤسساتي.

1.5. تحليل مؤشر الحوكمة: في ما يلي استعراض مؤشر الحوكمة بأبعاده الستة لكل من الجزائر و المغرب والمقارنة في ما بينهما:

الشكل3:تطور مؤشرات الحوكمة للجزائر من 1996-2016

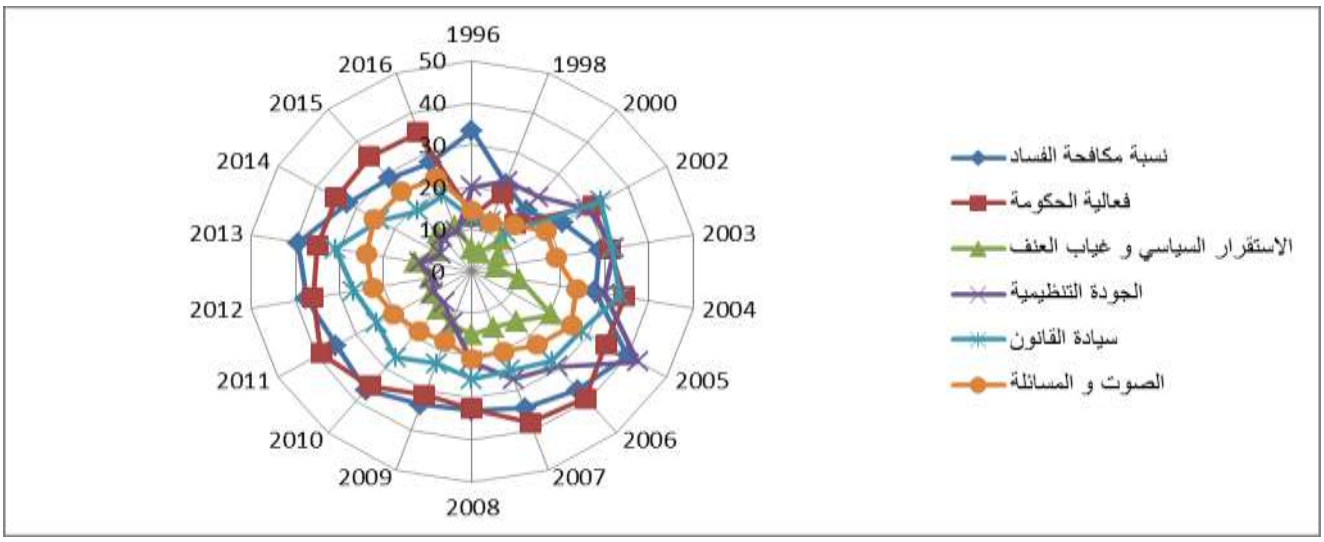

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

الشكل 4: تطور مؤشرات الحوكمة للمغرب من 1996-2016

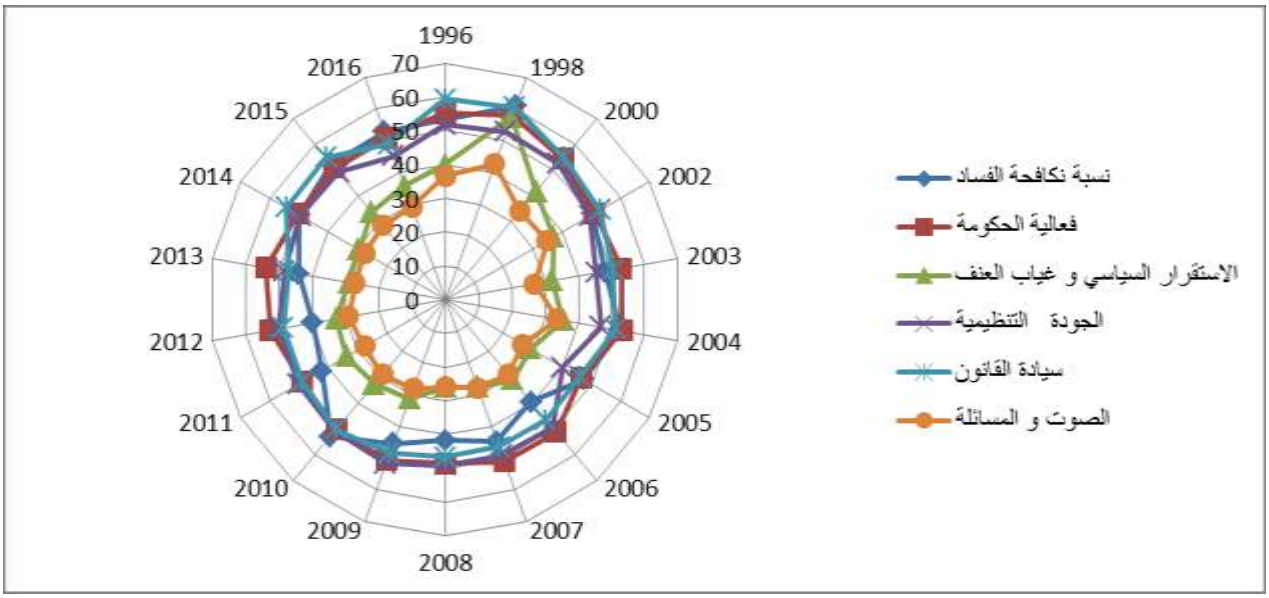

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

من الشكلين 3 و4 السابقين نلاحظ ان:

- نسبة مكافحة الفساد في المغرب دائما تبقى ضمن المستوى المتوسط حيث كانت نسبة الاعلى في سنة 1998 قدرت ب 60% وادنها كانت في 2012 قدرت ب 39,5% و هذا دليل على ان الدولة قائمة على مكافحة الفساد لحماية الفاعلين منه مما يعزز لديهم روح المشاركة في مجالات الحياة دون تحيزهم الى اختيار العزلة و عدم الثقة في جهات الدولة الفاعلة، في حين الجزائر التي حققت انخفاضا في نفس المؤشر من 1998-200 ليبدا في مابعد بالتطور و تحقيق اعلى نسبة في 2005 بنسبة 40% و اصبحت ضمن المستوى المتوسط و ذلك لمشاركتها في عدة اتفاقيات لمكافحة الفساد و انشاء قانون الوقاية من الفساد و مكافحته سنة 2006 ثم شهدت انخفاضا منذ 2013 الى 2016 لتعود الى المستوى الضعيف و هذا مايؤثر سلبا على نشاط الاشخاص الفاعلين في المجتمع سواءا مؤسسات او افراد حيث يسيطر اصحاب هذا الفساد في حين الفئة الاخرى تكتفي بالتراجع تحيزا منهم للمخاطر التي يمكن ان تصادفهم بالاضافة الى انتشار عدم الثقة في المؤسسات الساعية وراء محاربة الفساد و على راسهم الدولة.
- بالنسبة لفاعلية الحكومة شهدت المغرب حالة المستوى المتوسط فكانت اعلى قيمة لها في 58% في1998 في حين الجزائر التي شهدت المستوى الضعيف في السنوات ماقبل القرن العشرين بسبب العشرية السوداء ثم تطورت لتنتقل الى المستوى المتوسط لكن ليس بالمستوى الذي حققته المغرب،فقد حققت الجزائر اعلى نسبة سنة 2006 و قدرت ب 39% فنقص هذا المؤشر يعود الى عدم فاعلية السياسات العمومية و البرامج من قبل الدولة لكونها لاتاخذ بعين الاعتبار سلوك الفاعلين في المجتمع فوضع سياسات لا تتماشى مع مايمثلهم حسب تحيز التمثيل و تشكل لهم صعوبة و هنا يكون لدينا تحيز التوفر و مشاكل تحيز عدم الثقة و النفور من الخسائر ، كل هذه التحيزات من شانها ان تكون عائقا امام فعالية الحكومة و بالتالي عائق امام تحقيق التطور المؤسساتي.
- اما في ما يخص مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف فالمغرب شهدت وضع حسن مقارنة بالجزائر حيث حققت اعلى نسبة سنة 1998 و قدرت ب 57% و شهدت اضطراب طفيف في السنوات اللاحقة الى غاية 2016، تقابلها الجزائر التي حققت

مستوى ضعيف بنسبة 5% في التسعينات و تطور المؤشر مع مرور الوقت لم يخرج الجزائر من المستوى الضعيف فلم يتعدى هذا التطور نسبة 15%، هذا ماسيؤثر سلبا على الدخول في نشاطات من قبل الفاعلين في المجتمع سواءا كانو افراد او مؤسسات.

- شهد مؤشر جودة التشريعات و التنظيمات هو الاخر تطورا ملحوضا بالنسبة للمغرب حيث كان ضمن المستوى المتوسط والجيد وذلك لفتحها المجال امام القطاع الخاص و تعزيز عمله بتشريعات داعمة لا مقيدة ، في حين ان الجزائر شهدت المستوى الضعيف و المتوسط و ذلك لنقص و ضعف التشريعات المدعمة للقطاع الخاص كل هذه الامور من شانها ان توقع الفاعلين في تحيزات معرفية تكبح تطور المؤسسات.
- شهد مؤشر سيادة القانون المستوى ضعيف و المستوى المتوسط في الجزائر خلال فترة الدراسة في حين ان المغرب شهدت المستوى الجيد و المتوسط ، و من ثم فان نقص مؤشر سيادة حكم القانون يبين عدم امتثال فئات من المجتمع للقوانين مقارنة بفئات اخرى و هذا ما يزيد من حدة تحيز الافراد لعدم ثقتهم في القانون و بانه لا يمثلهم جميعا بل يعمل على التمييز فيما بينهم كل هذه الامور من سانها ان تعيق التطور المؤسساتي.
- مؤشر الصوت و المسائلة هو الاخر حققت فيه المغرب المستوى المتوسط خلال فترة الدراسة مقارنة بالجزائر التي شهدت المستوى الضعيف قبل 2004 لينتقل فيما بعد الى المستوى المتوسط لكن بنسبة اقل من المغرب .

كل هذه المؤشرات تدلي ان حالة المغرب بالنسبة لمؤشر الحوكمة احسن من حالة الجزائر و تحسن هذا المؤشر دليل على ان هناك تغير مؤسساتي جيد يغطي المجال الرسمي من قوانين و تنظيمات موضوعة على حسب اعراف و خصائص الفاعلينفي المجتمع من شانه ان يقضي على تحيز الفاعلين لما تصوره لهم اذهانهم كعائق لاختيار المشاريع مثلا ، الامتثال للقوانين، نقص المعارضة.

2.5.تحليل مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

الجدول 01: يمثل ترتيب البنك العالمي للدولتين الجزائر و المغرب حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

السنة- البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	123	116	125	132	136	136	148	152	153	154	163	156
المغرب	117	115	129	128	128	114	94	97	87	71	75	68

المصدر:: Doing Business. (2006-2017) *Une Publication Phare du Groupe de la Banque Mondiale*

التحليل: من الجدول نلاحظ أن الجزائر في تراجع مستمر مقارنة بالمغرب فيما يخص مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ، حيث كانت في البداية مع سنوات 2006-2008 متقاربة نوعا ما، أما مع تقدم السنوات تقدمت المغرب إلى مراتب جيدة أي المرتبة 68 في ظل وجود 190 دولة في سنة 2017 إلا أن الجزائر تراجعت بكثير إلى المرتبة 156 في نفس السنة هذا ما يؤكد وجود بيئة غير ملائمة لقيام الأعمال التجارية و المشاريع الاقتصادية بصفة عامة و ذلك بفرض قوانين كابحة للاستثمار ،عدم حماية المستثمرين و زيادة العبئ الضريبي كل هذه العوامل من شانها أن تكون سبب أساسي لتحيز الأفراد إلى تجاربهم السابقة تحت

إطار التمثيل و النفور من الخسائر ومن ثم يؤثر سلبا على اختيار الفرد للدخول في مشاريع استثمارية و تحمل الأعباء وذلك لتصورهم الذهني للمداخيل القليلة و الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها و بالتالي نقص مؤشر أنشطة الأعمال.

في حين أن المغرب عززت سبل حماية المستثمرين بالسماح لهم على الاطلاع على أية مستندات مؤسسية غير سرية أثناء نظر المحكمة في دعوى المسؤولية، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء الإدارية التي تتحملها الشركات في عملية دفع الضرائب من خلال التسديد عبر الانترنت (بصدار، 2015-20016، صفحة 189)،كل هذه الإجراءات من شانها أن تزرع الثقة و تبعد التحيزات المعرفية بأنواعها لدى الفاعلين في المجتمع لكون القوانين المسيرة لممارسة أنشطة الأعمال مبنية على ما يحبذه الفرد من حرية الاستثمار و السهولة في المعاملات و نقص التكلفة.

3.5. تحليل مؤشر الحرية الاقتصادية

1) الجزائر اقل فاعلية من المغرب بالنسبة الاهتمام بالقواعد القانونية حيث تقدر نسبة حقوق الملكية ب 32,2 نقطة مقارنة بالمغرب 55نقطة ، أيضا بالنسبة لفاعلية النظام القضائي و التي قدرت فيه النسبة ب29,6 يقابلها 41,9نقطة أما بالنسبة محاربة الفساد أيضا هي الأخرى تحقق انخفاضا بحيث 31,1 للجزائر و 37,7 نقطة للمغرب.

2) بالنسبة لحجم الحكومة في الاقتصاد فقدر العبئ الضريبي ارتفاعا ب81,7 نقطة للجزائر مقارنة بنظيرتها المغرب 71,1، بالنسبة للتدخل الحكومي قدر ب 51نقطة للجزائر مقارنة بالمغرب و الذي قدر ب 69,4 نقطة.

3) قدرت حرية الأعمال ب62,1 نقطة بالنسبة للجزائر تقابلها المغرب بنسبة 67,7 نقطة ، ايضا تفوق المغرب الجزائر في حرية التجارة ب84مقابل 63,3 نقطة و في حرية الاستثمار هي الأخرى تقدمت المغرب على الجزائر حيث 70للمغرب مقابل 30 للجزائر و هذا لتفوق المغرب في استقلالية النظام المصرفي ب 70 مقابل30 نقطة(Foundation, 2017, p. 325) .

من خلال ما سبق نقوم بإجماع هذا التفاوت في الشكل التالي:

الشكل5:يمثل الحرية الاقتصادية في الجزائر و المغرب في الفترة 2008-2017.

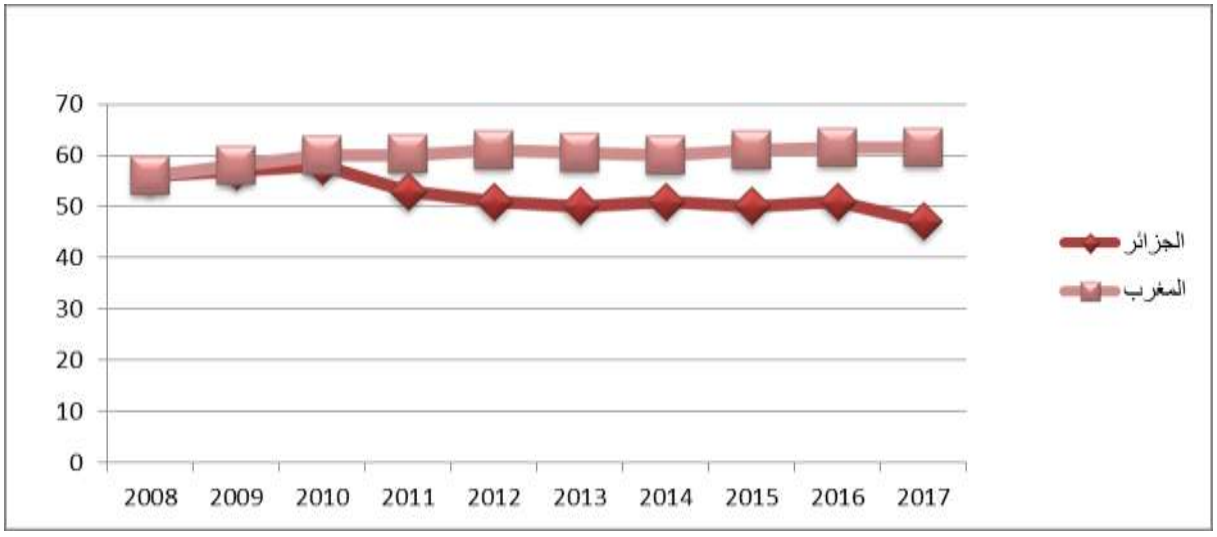

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

التحليل : نلاحظ أن تطور مؤشر الحرية الاقتصادية يتزايد تدريجيا بالنسبة للمغرب خلال الفترة من 2008 إلى 2017ليبلغ 61,5 نقطة بالنسبة للمغرب في حين التدني الذي عرفته الجزائر ب 46,5 في حين هو في يتناقص تدريجيا خلال نفس الفترة، فحسب إحصائيات البنك العالمي لعام 2017 احتلت المغرب المرتبة 9 مقارنة بالجزائر التي احتلت المرتبة 14 جهويا (في إفريقيا) و عالميا 86 و172 على التوالي و هذا لاعتماد المغرب لسياسة تحرير الاقتصاد و فتح المجال للاستثمار الأجنبي عكس الجزائر التي يطغى

فيها التمسك بالسلطة العامة في الاقتصاد و فرض قيود على المستثمرين بعدم الاستقلالية التامة للنظام المصرفي و تشديد القانون لتسيير الاقتصاد لصالح الدولة.

التفسير: إن اعتماد تحرير الاقتصاد و التخفيف من القيود و من ثم انتهاج منهج الأبوية الليبرالية حسب ما جاء به كل من Rechard Thaler و Cass Senstien له اثر كبير في التجاوب مع سلوكات الأفراد بتجنب التحيزات المعرفية كتحيز الإرساء و بالتالي عدم تقبل أي تغيير مهما كان حتى و إن كان مفروضا من قبل الدولة و هذا يؤثر سلبا على رغبة الفاعلين في المجتمع في اختيارهم لإنشاء مشروعات أو استثمارات على سبيل المثال ، أيضا من جانب تحيز الأفراد لما يمثلهم و ما يعرف بتحيز التمثيل و الذي له اثر كبير هو الأخر خصوصا لاستغلاله بالشكل الايجابي وذلك أن تسعى الدولة لتعزيز القوانين التي تخدم الأفراد و اختياراتهم مثل الاهتمام بحقوق الملكية ، فعالية النظام القضائي و محاربة الفساد كل هذه الاهتمامات من شانها أن تقلص تعرض الأفراد لتحيزاتهم المعرفية و هنا يعتبر توفير الحرية للفاعلين في المجتمع يشجع بالتوافق فاعلية لان الفرد بطبعه يميل إلى كل ما يحرره من القيود و يعيق اختياراته .

- ناهيك عن التحيز الثقافي فيما يخص الحديث عن مناخ الأعمال في الجزائر من حيث القوانين الرسمية التي تحدد عمل الأجانب، بالإضافة إلى سمعة التعامل التي تم نشرها عن طريق الإعلام و ذلك بوصفها بالصعوبة و عدم تقبل لا من حيث استثمارات أجنبية و هذا ما ينفر العديد من الدول من أن تتجه إلى الجزائر للقيام بالأعمال في حين تتجه إلى المغرب التي تتميز بمكانة عكس الدولة الجزائرية بالرغم من التشابه في القيم و العادات إلى حد بعيد .

6.خاتمة:

من ما سبق تبينا لنا أن أهم ما يمكن أن تهتم به الدول من اجل تعزيز المؤسساتية و تطويرها لتحقيق النمو الاقتصادي هو الجانب الرسمي منها و ما يعادل الاهتمام بفاعلية القواعد و القوانين الحاكمة للفاعلين في المجتمع من أفراد و مؤسسات مناظرة بما يتوافق مع الجانب الغير الرسمي المتمثلة في العادات و التقاليد أي ما ألفه البشر على مر السنين ، و هذا ما ركزت عليه المغرب خصوصا بوضعها لقوانين تعزز من قيام القطاع الخاص ، الاهتمام بحقوق الملكية ، نشر الحرية الاقتصادية و تعزيز مكانتها عن طريق الإعلام كلها عوامل تتماشى مع الجانب الغير رسمي كعادة الفاعلين بالفطرة المحافظة على ممتلكاتهم ، التأثر بما يقال في المجتمع بفعل تحيز التمثيل و هذا ما تعرضت له الجزائر عن طريق نشر الإعلام أفكار تبعد المستثمرين باختلافهم كفكرة صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر مقارنة بالمغرب هذا ما يبين أن المغرب تقدم فرص محفزة لا مقيدة في حين الجزائر عكس ذلك.

و بما أن عدم فهم التحيزات المعرفية يصبح عائق أمام حدوث تطور مؤسساتي بكونها عوائق لدى الأفراد في اختياراتهم سواء القائمين على الجانب الرسمي من المؤسساتية أو المستفدين منها على مستوى اتخاذ القرار و لعل أهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الوصفية التحليلية للمقارنة بين مؤشرات التغير المؤسساتي في كل من المغرب و الجزائر و ربطها بأهمية فهم التحيزات المعرفية ما يلي:

-بناءا على ما أضافه الاقتصاد السلوكي و إقراره على أن تحقيق الامثلية لا يتوقف فقط على العقلانية و إنما على عوامل نفسية و اجتماعية تدخل ضمنها العادات و التقاليد كان لابد من التنسيق بين الجانب الرسمي و غير الرسمي للمؤسسات ليتحقق التطور مؤسساتي.

-تعد التحيزات المعرفية تصورات ذهنية لها آثار سلبية على فاعلية الاختيار آو اتخاذ القرار لدى الفاعلين في المجتمع فهي أمر جد مهم تدخل ضمن العادات ومن ثم لابد من محاولة فهمها و استخدامها لصالح تحقيق التطور المؤسساتي.

-أهم طريقة لدراسة هذه التحيزات المعرفية هي اعتماد الاقتصاد السلوكي و طرقه في فهمها عن طريق تبني الدولة ممثلة في مؤسساتها بما يعرف بالليبيرالية الأبوية ، فعلى المؤسسات الرسمية أن تقوم بوضع القوانين و التنظيمات بما يتماشى مع التحيزات المعرفية الطاغية لدى الفاعلين في المجتمع حتى تتمكن من تحقيق الفعالية .

-يعد الإعلام وسيلة جد مهمة للتحكم في التحيزات المعرفية ، و من ثم لابد للجزائر اعتماد وسائل إعلانية لنشر الأفكار المحفزة للاستثمار مثلا و تصحيح نظرة الدول الأجانب الذين يختارون دول عربية غير الجزائر للاستثمار و قيام أعمال تجارية بالرغم من تشابه الخصائص بين الدول في الكثير من الأحيان.

7.المراجع:

1. رافع النصير زغلول و عبد الرحيم زغلول. (2000). علم النفس المعرفي. عمان.
2. زوليخة بصدار. (2015-20016). المتغيرات المؤسساتية،راس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: جامعة معسكر.
3. مهدي عطية موحي الجبوري. (2014). التمويل السلوكي و دوره في القرارات المالية. مجلة بابل للعلوم الانسانية (3)، ص ص788-789.
4. Abdallah ZOUACHE .(2016) .L'économie institutionnelle, l'héritage colonial et le monde arabe . .*In État, rente et prédation : L'actualité de Veblen In État, rente et prédation : L'actualité de Veblen. Beyrouth, Damas : Presses de l'Ifpo .*
5. Christophe Barraud &luc paugam .(2011) .elements de finance comportementale .PP9-10.
6. Colin Camerer .(2016) .*Behavioral economics* .(المجلد 96) united states of america ،amiric: national academy of sciences.
7. D. C NORTH .(2005) .*Le processus du développement économique .*
8. Daniel Kaufmann .(2010) .World Governance Index Why Should World Governance Be . *Draft Policy Research Working Paper*.
9. Dieter, B., G., P., Michaelides, & Papageorgiou, T. (2016). Schumpeter, Veblen and Bourdieu on. *Munich Personal RePEc Archive* .
10. Doing Business .(2017) .*Doing Business 2018 Reforming to Create Jobs* .A World Bank Group Flagship Report.
11. dossier de presse .(2015) .*nudge challenge climat* .RAPPORT ،PARIS.
12. Douglass North .(1990) .Institutions, Institutional Change, and Economic Performance . *Cambridge University Press*.
13. Emmanuel Flachaire &Guillaume Hollard .(2006) .*une approche comportementale de l'évaluation contingente* (المجلد vol57 .(paris: jstor.org.

14. Gérard Charreau .(2009) .droit et gouvernance:l'apport du courant comportemental . *cahierdu FARGO*) N1091001 ،(P7.

15. Jean-Paul Codol .(1988) .Qu'est-ce que le cognitif .*hemés*) n3 ،(p173.

16. Marc Deschamps et Samuel Ferey .(2012) .economie comportementale et politique de concurrence étude du cas francais .*revue française d'economie* ، p98.

17. Michel Kaestner .(2005) .prévisions de résulta et réactions:étude de deaux sous-réactions sous l'angle du baiais d'ancrage .*investors "versus analysts* ، PP6-14.

18. Otando Gwenaëlle .(2011) .INSTITUTIONS, GOUVERNANCE ET DÉVELOPPEMENTÉCONOMIQUE : PROBLÈMES, REFORMES ET ORIENTATION DE L'ÉCONOMIE GABONAISE .*L'Harmattan » | Marché et organisations*.166-129 ، «

19. Richard H.THALER & Cass R.Sunstein .(2008) .*NUDGE-improving decisions about health,wealth and Happiness* .london: new haven london.

20. Richard Thaler) .octobre, 2017 .(paternaliste liberterien.

21. Samuel Ferey Marc Deschamps .(2012) .economie comportementale et politique de concurrence .*revue français d'economie ، volume XXVII*) DIO10.3917 ،(*PP94-100.

22. THE HERITAGE FOUNDATION *2016* .(2016) .*INDEX OF ECONOMIC FREEDOM* . INSTITUTE FOR ECONOMIC FREEDOM AND OPPORTUNITY.

23. The Heritage Foundation .(2017) .*MOROCCO* .economic freedom.

24. THEOFANIS PAPAGEORGIOU ،IOANNIS KATSELIDIS و ،MICHAELIDES PANAYOTIS G .(2013) .Schumpeter, Commons, and .*American Journal of Economics and Sociology*.

25. world bank .(2017) .*index of Economic Freedom-Morocco* .economi .world bank.

.